نشرة ربع سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الرباط

العدد ٤٩ ابريل ٢٠١٠

الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية
Arab Society for Economic Research
ASFER

٤٩
العدد
ابريل ٢٠١٠

الأبواب الرئيسية

افتتاحية ١
ملف الافتتاحية ٢
عرض لأعمال المؤتمر ٩
قالوا عن المؤتمر ١٥
وقائع التكريم ١٧

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

٤٩
العدد
ابريل ٢٠١٠

Designed By: Dr. Mohamed Yehia

نشرة ربع سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

٢٠١٠
إبريل

العدد

محتويات

إفتتاحية	١
ملف الافتتاحية.	٢
كلمة د . منير الحمش.	٢
كلمة د . سليم الحص.	٤
كلمة د . محمود منصور عبدالفتاح	٦
كلمة ممثل البنك الإسلامى للتنمية	٧
عرض عن المؤتمر	٩
على هامش المؤتمر العاشر للجمعية	١٢
قالوا عن المؤتمر	١٥
وقائع التكريم	١٧
كلمة د . منير الحمش	١٧
كلمة د . خير الدين حسيب	١٩
كلمة د . محمد محمود الإمام	٢٠

٢٠٠٨ - ٢٠١٤

مجلس الإدارة

الرئيس
الدكتور منير الحمش

نائب الرئيس
الدكتور هشام البساط

الأمين العام
الدكتور محمود منصور

أمين الصندوق
الدكتور أشرف العربى

الدكتور عبدالحميد الزقلعى

الدكتور على همال

الدكتور محمد سمير مصطفى

الدكتور محمود محيى الدين

الدكتور نبيل حشاد

للسادة الراغبين فى سداد رسوم الإشتراك بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أو المجلة العلمية التى تصدرها [مجلة بحوث اقتصادية]، يمكن سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية:

نقدا أو بشيك مصرفى باسم **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** وعلى عنوانها بالقاهرة.

تحويل بنكى على حساب الجمعية رقم:

حساب رقم: ٠١٠٠ ٧٠٠٠ ١١٤ **بالجنيه المصرى.**

حساب رقم: ١١٠٦ ٧٠٠٠ ١١٧ **بالدولار الأمريكى.**

على البنك الأهلى المصرى - فرع الدقى بالقاهرة

مع إخطار إدارة الجمعية بتاريخ التحويل وقيمته.

Print house haranly For Printing & Publishing

دار الحرانى للطباعة والنشر

Tel.: +2 023 7116 884

Mob.: +2 010 2988 826

Alamaa Graphic Design Solutions

محمد يحيى

Mob. : +2 010 6899 807

E-mail : myehia77@gmail.com

١٧ ب عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة نصر.

القاهرة - مصر.

ص.ب. : ٨٨ بانوراما أكتوبر.

رمز بريدى : ١١ ٨١١ القاهرة.

تليفون : ٢٦٢١٧٣٧ ٢ [٢٠٢] +

تليفاكس: ١٧١٥ ٢٦٣ ٢ [٢٠٢] +

www.asfer.org

E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

إفتتاحية

الأزمة المالية العالمية وقرارات إسطنبول

الدكتور نبيل حشاد

شهدت الأزمة العالمية الأخيرة تعاوناً غير مسبوق بين الدول المتقدمة وخصوصاً على مستوى التنسيق فيما بينهما حتى يمكن محاصرة الأزمة وقد ظهر ذلك جلياً من خلال قرارات مجموعة دول العشرين والتي أعتبرت بمثابة مؤشر لتغير خريطة الاقتصاد العالمي ومن خلال نتائج الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في أسطنبول في عام ٢٠٠٩ والذي أعتبر من أهم الاجتماعات السنوية التي عقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال مسيرتهما منذ عام ١٩٤٤ وحتى الآن.

تمثلت نتائج اجتماع إسطنبول الذي عقد في بداية أكتوبر ٢٠٠٩ في أربعة مجالات إصلاح أساسية وهي صلاحيات صندوق النقد الدولي ودور الصندوق التمويلي وأعمال الرقابة متعددة الأطراف ونظام الحوكمة. وذلك لإعطاء صوت أكبر لدول الأسواق الصاعدة والدول النامية والديناميكية.

وتتكون قرارات إسطنبول الأربعة من:

- **مراجعة صلاحيات صندوق النقد الدولي لكي تشتمل على مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة في الاستقرار العالمي.**
- **تقييم كيفية استثمار نجاح "خط الإئتمان المرن" وتوفر التأمين لعدد أكبر من الدول بصفة المقرض الأخير العالمي.**
- **إجراء تقييم إمكانية مساهمة أدوات صندوق النقد الدولي التمويلية المعززة في معالجة مسألة الاختلالات العالمية.**
- **اقتراح مجموعة العشرين بأن يساهم صندوق النقد الدولي معها في عمليات التقييم المتبادل للسياسات.**
- **دعم الحوكمة التي تؤدي إلى تحويل في أنصبة حصص الصندوق لصالح الدول الصاعدة والنامية بنسبة ٥٪ في عام ٢٠١١.**

لاشك أن هذه القرارت التي تؤدي إلى إصلاح دور صندوق النقد الدولي والتعاون بين الدول قد أديا إلى محاصرة الأزمة وتطويقها وكانت آثارها أقل مما كان متوقعاً وذلك بسبب التعاون والتنسيق.

الا يمثل هذا التعاون درس للدول العربية ويبين لها أن التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي والمالي العربي سيؤدي إلى نتائج أفضل حتماً.

كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة
تحتفل بمرور خمسين عاماً على إنشائها

احتفلت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بمرور خمسين عاماً على إنشائها عام ١٩٦٠. وأسرة تحرير "الرباط" إذ تتقدم بخالص التهنئة للكلية وجميع أساتذتها وطلابها، متمنيةً للكلية دوام التوفيق والنجاح، لإنها تحاول فيما يلي نشر مقتطفات من أهم ما جاء في كلمات بعض أساتذة وخريجي قسم الاقتصاد في الكلية أثناء الاحتفالية التي عقدت يوم السبت ١٣ مارس ٢٠١٠.

أ.د. سلوي سليمان أستاذ الاقتصاد المتفرغ بالكلية.

أ.د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بالكلية.

أ.د. مصطفي السعيد أستاذ الاقتصاد المتفرغ بالكلية.

إنها بلاشك مناسبة خاصة جداً أن نكون معاً – في عام ٢٠١٠ – نستعيد أحدث، ومضمون، رحلة قسم الاقتصاد منذ نشأته عام ١٩٦٠- وعلى امتداد مسيرته منذ نصف قرن كامل – التي تأخذنا إلى نقطة إحداثياها هذه اللحظة وهذا المكان.

نحن الآن يجمعنا الحاضر، وقد سبق كل من جيل الأربعينيات والخمسينيات من الرواد وكذلك جيلي –جيل الستينيات- سنوات عديدة، ليس فقط إلى حيث كانت نقطة البداية، بل وإلى ما كان لها من مقدمات منذ كان حاضرنا هذا أملاً، ثم صار مشروعاً واضح المعالم، ثم تحول إلى جهود تبذل لإقامة كيان متكامل، خطا خطوته الأولى عام ١٩٦٠، لكى يستمر إلى اليوم وإلى المستقبل.

كل هذه المراحل في مسيرة قسمنا لا تقصها فقط الأحداث المتالية، ولا تسجلها فقط الأوراق المحفوظة، ولكن أيضاً تضمها الذكريات الإنسانية الغالية التي ارتبطت بالجزء الأكبر من عمر جيلنا، وصاحبته خطوة بخطوة ويوما بيوم. هذا الجيل الذي كان البذرة الأولى التي انطلقت في عام ١٩٦٠ إلى اعظم جامعات العالم ليصبح أول هئية تدريس تتكون خصيصاً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ وهو نفس العام الذي جاء فيه إعلان نشأة الكلية.

إستجابة لدوافع وطنية ولجهود صفوة من الأساتذة الرواد:

الدوافع الوطنية:

إن ملابسات نشأة مؤسستنا – قسم الاقتصاد، في إطار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- تقدم مثالاً على أن أهداف الدول وطموحات الشعوب ومساراتها التنموية لا يمكن إسنادها إلى فرد – أو حتى مجموعة من الأفراد – وإنما إلى مؤسسات قوية، واضحة الأهداف والمسئوليات، ذاتية القدرات: بما يمكنها من جودة الأداء واستمرارية العطاء اللازمين لتحقيق الأهداف والطموحات الوطنية.

فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- أي لسنوات قبل عام ١٩٦٠- كان إدراك الحاجة الماسة إلى توافر مستمر للخبرات الاقتصادية، من خلال كيان مؤسسي متخصص، يزداد تبلوراً وإلحاحاً. وقد كان ذلك مواكباً لما يحدث على مستوى الدولة ككل، حيث ركزت الثورة أهم اهدافها في طموحات اقتصادية ضخمة.

والجدير بالذكر أن الثورة – في بدايتها- لم تكن رافضة لمبادىء نظام السوق، حيث كانت تتطلع إلى تحقيق أهدافها من خلال نفس النظام الاقتصادى الذي ورثته. ولكن مع مرور الوقت واتضاح بطء وقصور الانجازات المحققة مقارنة بضخامة الأهداف، كان تحول الاهتمام إلى دور الدولة والقطاع العام، وما ترتب عليه من تطبيق لنظام التخطيط الاقتصادي المركزي.

وقد أدى هذا التوجه إلى تأكيد الحاجة إلى مصدر وطني لتوفير الاحتياجات المستمرة – والمتزايدة- من الخبرات الاقتصادية العالية والمتخصصة اللازمة لوضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة، والتي كان أولها الخطة الخمسية (١٩٦٠ – ١٩٦٥). ويوضح ذلك الارتباط الوثيق بين دور هذا الكيان الاقتصادي

المؤسسي الجديد والهداف التي سعت إليها مؤسسة الدولة من خلال نظامها الاقتصادي الطموح.

تأملات في الأداء:

لاشك أن الصورة تبدو أشد وضوحاً، وتفاصيلها أكثر تكاملاً، حينما نراها عن بعد. ومن ثم لن تكون ملامح الحاضر أكثر دلالة من أن ننظر إليها اليوم بعد مسيرة خمسين عاماً. لذلك، من منطلق الصدق مع النفس والثقة بأن الأفضل ممكن دائماً، من المفيد أن نطرح بعض التساؤلات لكي نحاول التعرف على مدى نجاحنا في تحقيق أهدافنا التي سعينا إليها منذ البداية:

• هل أصبح لخبرات مؤسستنا –قسم الاقتصاد– مستوى التأثير والدور الفعال– المأمول والمتوقع– في شأن قضايانا الاقتصادية والوطنية؟؟

• هل حققنا على المستوى الأكاديمي المكانة التي طالما تتطلعنا إليها بين أقسام الاقتصاد المتميزة عالمياً؟؟

• هل قيام القسم بمنح معظم درجات الماجستير والدكتوراه – سواء للخريجين بصفة عامة أو للأجيال المتتالية من أعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة – هو سبب استغنائنا عن البعثات الخارجية نتيجة لوصولنا إلى المستوى الرفيع لأقسام الجامعات المتقدمة، أم هو يرجع في المقام الأول إلى عدم توافر تلك البعثات؟؟

• إلى أى حد يرجع التزايد الملحوظ في عدد طلاب قسم الاقتصاد إلى التميز في مستوى الخريجين ومن ثم تصاعد الطلب عليهم في سوق العمل، وإلى أى حد يعكس ذلك الضغوط –بصفة عامة– على طلب التعليم الجامعي وتراجع جاذبية الأقسام الأخري بالكلية؟؟

• ما الذي تقوله القراءة المتعمقة عن اتجاه ومضمون التغيرات المطلقة والنسبية في أعداد هيئة التدريس بالقسم؟؟ ماذا عن بيئة التعليم الجامعي؟ عن المستوى المادي وملاءمته للتفرغ للنشاط العلمي؟

• هل الانطلاق بمستوى مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية إلى العالمية –كما كان الهدف عند إنشائه– يتطلب تركز النشاط البحثي الاقتصادي للكلية فيه (فقط) أم تشتته مع مراكز أخرى؟؟

• هل استهداف الارتقاء بمستوى الخريج في اللغات الأجنبية من خلال التوجه –المحمود– للقسم (في إطار الكلية) للتوسع في تدريس المواد باللغتين الإنجليزية والفرنسية، إلى جانب اللغة العربيةن يتطلب بالضرورة إصدار شهادات ثلاث للشعب الثلاث، مؤدياً –حتماً– إلى التمييز لغير صالح الدارسين بشعبة اللغة العربية، لغة الوطن، وما يستتبعه ذلك، بالضرورة أيضاً– من انتقاص، مسبق، من فرصهم التنافسية في سوق العمل؟ هل حل مشكلة اللغات يجب أن يكون بخلق مشكلة لفريق من الخريجين؟ ألا يمكن تفادى هذا الأثر السلبي بأن يتم منح شهادة واحدة باسم القسم الواحد –قسم الاقتصاد– مع الإبقاء على خيارات اللغات بالشعب الثلاث، ولكن دون أي إشارة في شهادة التخرج إلى تلك الفروق؟

لاشك أننا كنا دائماً نتطلع إلى الأفضل، ونبذل من أجل ذلك الكثير من الجهد الصادق، ونقدم بلا تردد على التغيير والتطوير، سعياً إلى التغلب على ما يواجهنا من مشكلات أو ما يتبين لنا من نقائص. ومن ثم فإن بحثنا الآن عن إجابات على مثل التساؤلات السابقة يتفق تماماً مع هذا المنهج الإيجابي....لعلنا نستطيع بذلك أن نخطو نحو نصف القرن الواحد والعشرين بقودة دفع أكبر، تستند إلى مزيد من الثقة في إمكانية تحقيق مصلحة أداء أكفأ.

أنشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ لتكون على غرار مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية (London school of Economics) الشهيرة، والتي تم محاكاتها في مدرسة دلهي للعلوم الاقتصادية لتكوين النخب وتخريج الكوادر الاقتصادية والسياسية بعيداً عن زحام كليات الجامعة الأخرى.

وقد قام قسم الاقتصاد على أكتاف أساتذة وفدوا إليه من كليات التجارة والحقوق بجامعة القاهرة. وقد ظلت أقسام الاقتصاد الزراعي باقية على حالها في كليات الزراعة. وعبر خمسين عاماً لعبت كلية الاقتصاد دوراً هاماً في تخريج دفعات متميزة من الطلاب الذين لعبوا أدواراً هامة في الحياة المهنية والعامة للبلاد. كما لعب اعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد دوراً هاماً في تطوير تدريس مناهج علم الاقتصاد، وخاصة في الفرقتين الثالثة والرابعة. وبالإضافة إلى ذلك لعب أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد دوراً هاماً في مجال البحث العلمي خاصة في مجال الاقتصاد التطبيقي.

أولاً: مساهمة الأساتذة المؤسسين:

ساهم جيل الأساتذة المؤسسين منذ النشأة الأولى لقسم الاقتصاد بالكلية بإسهامات هامة ومتنوعة في مجالات عدة نوجز اهمها فيما يلي:

ساهم الدكتور **أحمد أبو إسماعيل** (الذي ترأس قسم الاقتصاد للمرة الأولى خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٨) بدراسات هامة في الستينيات في مجال صناعة النقل، واقتصاديات الصناعة. وتعتبر دراساته في هذين المجالين من الدراسات الرائدة في ذلك الفرع من الاقتصاد التطبيقي. وبصفة خاصة دراسته عن بعض جوانب البنيان الصناعي في مصر (مصر المعاصرة،

إبريل ١٩٦٤)، التي تعتبر الدراسة الأولى من نوعها في هذا المجال.

وركز الدكتور **محمد زكي شافعي** (الذي ترأس قسم الاقتصاد للمرة الأولى خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٠) في أبحاثه على قضايا النقود والبنوك والتنمية الاقتصاددية. وتعتبر كتاباته حول قضية الأرصدة الإسترلينية وسياسات سعر الصرف في الستينيات من أهم الدراسات الرائدة في هذا المجال. كما حرص الدكتور زكي شافعي في أبحاثه على الربط بين قضايا التخلف والتنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، متأثراً في ذلك بالمدرسة البنائية في أمريكا اللاتينية.

أما الدكتور **سعيد النجار**، فقد ركز في دراساته وأبحاثه على قضايا التجارة الخارجية والمعونات الأجنبية، وعلاقتها بالاقتصاد المصري. وأهتم بصفة خاصة بقضايا الاندماج الاقتصادي بين الدول النامية، وتعتبر دراسته في مجلة مصر المعاصرة (١٩٦٤) حول هذا الموضوع من أهم الدراسات الرائدة في هذا المجال.

وتخصص الدكتور **رفعت المحجوب** (الذي رأس قسم الاقتصاد للمرة الأولى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧١) في قضايا الاقتصاد الكلي والمالية العامة. ومن أهم إسهاماته التطبيقية دراسته الهامة عن "إعادة توزيع الدخل الدخل القومي من خلال السياسة المالية" (١٩٦٤)، التي تعتبر دراسة رائدة في هذا المجال.

وأهتم الدكتور **فؤاد هاشم** عوض (الذي رأس قسم الاقتصاد خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧) بقضايا التجارة الخارجية واقتصاديات النقود والتوازن النقدي. ومن أهم دراساته التطبيقية دراسته عن "الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٨". وهي تعتبر من أولى الدراسات المنهجية والتطبيقية غي هذا المجال (١٩٧١).

وركز الدكتور **رياض الشيخ** (الذي ترأس قسم الاقتصاد خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٨) على قضايا الاقتصاد العام ونظم المحاسبة القومية الاقتصادية. وتعتبر دراسته عن "المعايير الاقتصادية في تقييم السياسات العامة" (١٩٨٩) من أهم الدراسات الرائدة في هذا المجال.

قرار إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومبرراته:

مع قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي. وتركز الاهتمام اقتصادياً حول قضايا التنمية، وإعادة توزيع الثروة الزراعية، وتطوير وتنمية مصادر المياه، وتطوير البنية الأساسية، وإعطاء أولوية متزايدة للتصنيع، مع وضع البرامج والخطط لتحقيق ذلك. كما تركز الاهتمام سياسياً على قضايا التحرر من الاستعمار لمثر والدول العربية والأفريقية، وعلى الدعوة إلى فكرة القومية العربية تحقيقاً لتضامن الدول العربية ووصولاً إلى وحدتها. كما إحتل الصراع العربي – الإسرائيلي مساحة واسعة من اهتمام متخذي القرار السياسي، وكانت للحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والدول الكبرى في أوربا آثارها وضغوطها. وكانت هناك محاولات سياسية عديدة لتفادي الآثار السلبية لهذه الحرب الباردة على مصر وغيرها من الدول وكانت أهم هذه المحاولات تأسيس حركة عدم الانحياز واحتلال مصر لمكانة بارزة في قيادتها وتدعيم تواجدها... ألخ. وكان من الضروري حتى تتحقق هذه الأهداف على أفضل وجه، أن تتوافر العديد من المقومات، وفي مقدمتها توافر الكادرات المتخصصة في مجال الاقتصاد والسياسة، القادرة على تولى المهام التي يتطلبها تحقيق هذه الأهداف على أعلى قدر ممكن من الكفاءة. ولم تكن المؤسسات العلمية القائمة في ذلك الوقت من جامعات ومعاهد تتوافر لديها الامكانات من المناهج وأعضاء هيئات التدريس وغيرهما من المقومات الأساسية لتخريج الكادرات المطلوبة المتخصصة في مجال الاقتصاد والسياسة. فالاقتصاد كان يتم تدريسه في كل من كليات الحقوق والتجارة كمادة مكملة للدراسات القانونية أو لدراسات علم المحاسبة وإدارة العمال، وفي الحالات التي وجد فيها أقسام لمادة الاقتصاد في بعض كليات التجارة أو الحقوق لم تشتمل مناهجها إلا على عدد محدود من تخصصات علم الاقتصاد، ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للدراسات السياسية ... وبعابرة أخرى، لم يكن خريج هذه الكليات بما في ذلك خريج أقسام الاقتصاد أو السياسة بها ملما بعلوم الاقتصاد والسياسة على نحو شامل يجعل منه خريجاً مؤهلاً لأن يكون إقتصادياً أو سياسياً بالمعنى الدقيق للكلمة، ومتفقاً على مستوى الإعداد العلمي لزملائه من خريجي الكليات المتخصصة في الاقتصاد والسياسة في الخارج.

لكل ما تقدم من أسباب وتطورات كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلى إنشاء كلية متخصصة لتخريج الكادرات المطلوبة في الاقتصاد والعلوم السياسية، وكان طبيعياً الاهتمام أيضاً بتخصص الإحصاء بفروعه المختلفة لتوفير الكادرات النادرة على تحديد الأسس السليمة لتجميع وتبويب البيانات وأسلوب تحليلها وتقييمها بما يخدم إحتياجات المتخصص في الاقتصاد والعلوم السياسية. فكان القرار بأنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مع بداية العام الدراسي لسنة ١٩٦٠ بأقسامها الثلاثة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصاء.

لعل من أهم الأسئلة التي يتعين طرحها بعد هذا العرض لإنجازات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية خلال خمسين سنة من عمرها هو كيف تحافظ الكلية على ما حققته من

تميز. بل وكيف تزيد من درجات هذا التميز في المستقبل؟ ...وللإجابة على هذا السؤال يتعين التأكيد على الحقائق الآتية:

أ- أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تواجه مناقشة متزايدة من عدد من الكليات والأقسام في الجامعة الخاصة وفي مقدمتها الجامعة الأمريكية، إذ لم تعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي المحتكرة الوحيدة لأفضل الحاصلين على الثانوية العامة، إذ تنافسها في ذلك الجامعة الأمريكية وإلى حد ما الجامعة الألمانية.... كما استطاعت الجامعة الأمريكية أن توفر لطلبتها مبان جامعية متميزة ومكتبة ضخمة تضم العديد من المراجع والدوريات، ومساحات واسعة لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية مع تدريس مواد التخصص باللغة الإنجليزية... وكل ذلك يساعد على تخريج طالب متميز علمياً وثقافياً وجسمانياً ونفسياً- فإذا أردات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أن تظل محتلة لمكان الصدارة على الرغم من هذه التحديات فعلى المتولين لمركز القيادة بها والمسئولين عن إدارتها أن يبذلوا جهداً أكبر لتوفير الإمكانات لمباشرة الطلاب لنشاطهم الرياضي والثقافي والفني، وأن تتوافر لهم مكتبات مريحة مليئة بالمراجع للإطلاع والبحث، وعلى الدولة أن تمد إدارة الكلية بكل ما تحتاجه من موازانات للإبقاء عليها مركز للتميز والتفوق.

ب- إن تميز أية مؤسسة أكاديمية يتوقف أساساً على على توافر أمور ثلاثة... طالب متفوق وجاد، وأستاذ متطور يعتز بتواجده في محراب العلم ويحب عمله وطلبته، وكتاب متاح بسهوله ومكتبة غنية بأثاثها وإمكانياتها، وبدون التقليل من أهمية توافر الآمر الأول والثالث فإن الأمر الثاني يبقى الأكثر أهمية... وهنا تأتي المسئولية على الدولة أولاً وعلى إدارة الكلية ثانياً... فالاستاذ لابد وأن تتوافر له مقومات الحياة المادية المريحة ليستقر في كليته وبين طليته، كما يتعين أن تتاح له فرص المشاركة للاستزادة من العلم والاحتكاك بزملائة في أنحاء العالم، ومن ثم لابد وأن تتاح له فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية، ولابد من تشجيعه للقيام بالبحوث ونشرها في مختلف المجلات العلمية.. قد يحتج البعض بعدم توافر الامكانات المادية... وهنا يتعين التوقف، إذ أن الكلية في الخمسين سنة الأولى من حياتها قد نجحت في توفير مصادر خارجية وداخلية عديدة لتمويل توسعاتها ومساهماتها العلمية من خلال ما أنشأته من مراكز وبرامج للأبحاث ومن خلال ما عقدته من مؤتمرات وندوات، والفرصة لازالت قائمة امام إدارة الكلية من خلال اتصالاتها لتزيد من هذه المصادر.. ولكن تبقى مسئولية الدولة هي الأساس... وإذا كانت الدولة قد تحتج بأن إمكانياتها لا تسمح لتوفير الامكانات المادية لجميع الكليات بالجامعات الحكومية، فإن سياسة إقامة مؤسسات متميزة لا تتعارض مع مبدأ العدالة طالما أن الالتحاق بهذه المؤسسات يتم وفقاً لأسس موضوعية عادلة .... ولاشك أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من أولى المؤسسات المرشحة لأن تكون متميزة.

وأخيراً لا يفوتنا أن نشير إلى أن الاهتمام يتواجد والاحتفاظ بنخبة متميزة من الأساتذة يتطلب بالضرورة استمرار ضخ دماء جديدة للإنضمام إلى هيئات التدريس بالكلية، وذلك من خلال التوسع في تعيين المعيدين وأرسالهم في بعثات ومنح دراسية إلى الخارج لتأهيلهم على أعلى مستوى ... أن الطلب على أعضاء هيئات التدريس بالكلية لا يقتصر على احتياجات الكلية الذاتية، ولكن يمتد ليشمل طلب الجامعات الخاصة في مصر والجامعات العربية المختلفة، بل وبعض الجامعات العالمية، كما أن طبيعة ما تقدمه الكلية من تخصصات تجعل هناك المزيد من الطلب لتولى المناصب العامة ... كما أن التوسع في إعداد أعضاء هيئة التدريس بالكلية تؤدى إلى التنافس العلمي وتخرج الأساتذة من الدائرة الضيقة لإلقاء المحاضرات الدراسية إلى رحاب الأبحاث والاحتكاك بالهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية... وبمراجعة من خرج من أعضاء هيئة التدريس بالكلية إلى مناصب الحياة العامة، ومن نجح في التواصل مع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في خلال الخمسين سنة الأولى من حياة الكلية، فإننا سنجد ما يدعونا إلى التفاؤل بتدعيم هذا الاتجاه في المستقبل.

ج- من الحقائق الهامة التي أؤمن بها وبقوة، والتي يشاركني فيها غالبية أبناء المجتمع المصري أن قوة مصر تكمن في الحفاظ على هويتها العربية، وأن دورها الرائد في منطقة الشرق الأوسط وقدرتها على مواجهة ما يهدد أمنها القومي من بعض دول المنطقة وبالذات إسرائيل إنما يرتبط بتأكيد ريادتها وتفاعلها الإيجابي مع كافة أجزاء الوطن العربي.... لقد ظلت مصر ولسنين طويلة تؤكد دورها الرائد في الوطن العربي من خلال ما تقدمه لدول الوطن العربي من دعم مادى ومعنوى، بدءاً من المحمل السنوي لكساء الكعبة الشريفة، وصولاً إلى مساعدة حركات التحرر في الجزائر وغيرها، وما كانت تقدمه من خبراء وبالذات من المدرسين إلى معظم بلاد المنطقة العربية.. والآن قد تغيرت الظروف وأدت الثروات النفطية إلى تغير مراكز الثقل المادي لدول المنطقة، ولم تعد الكثير من الدول العربية في حاجة ملحة إلى ما كانت تقدمه مصر من مساعدات ومنح، بل على العكس فإننا نجد الآن أن حركة الأموال تتجه من بعض البلاد العربية إلى مصر... إزاء هذا التغير في الظروف يثار التساؤل حول كيف تحافظ مصر وتؤكد دورها الريادي في المنطقة العربية؟. إن الإجابة

على هذا السؤال تكمن في أن تكون مصر منارة للفكر الحر وساحة لالتقاء المفكرين من مختلف أجزاء الوطن العربي، وحتى يتحقق ذلك لابد من الالتزام بتوفير المناخ الديمقراطي واحترام وحقوق الانسان... هنا فقط تصبح مصر متمتعة بصفات تميزها وتجعلها قبله لكل المفكرين في الوطن العربي وتزيد قدرتها على الريادة.

وهنا يثور التساؤل حول كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في تحقيق وتأكيد هذا الدور الرائد لمصر. إن التخصصات التي تقدمها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لصيقة الصلة بهذا الدور، وفي مقدمتها الاقتصاد والعلوم السياسية.... أن الكثير من المجادلات الفكرية والنظريات التي أثرت على مسيرة الإنسانية لها جذورها الاقتصادية والسياسية، فإذا أصبحت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أحد المراكز المتميزة لتأكيد حرية الفكر ودعم التيار الديمقراطي وتأكيد حقوق الانسان العربي فإنها تكون قد ساهمت في تدعيم الدور الرائد الذي تسعى مصر إلى تحقيقه والاحتفاظ به.

أن الأمال التي نتطلع أن تقوم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالمساهمة في تحقيقها في المستقبل هي أمال عديدة وممكنة، وإذا كانت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قد انجزت الكثير في خلال الخمسين الأولى من حياتها فإنني على ثقة بأنها ستحقق المزيد في خلال الخمسين سنة القادمة وصولاً إلى عيدها المئوي.

مجلس إدارة الجمعية

يعقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعه رقم ٤٣ في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨. ومن المقرر أن يناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الهامة على رأسها موقف تحرير كتاب المؤتمر العلمي العاشر وموضوع المؤتمر الحادي عشر القادم وبرنامج المنح البحثية وطلبات العضوية الجديدة.

العدد ٤٨ - ٤٩

من مجلة بحوث اقتصادية عربية

صدر العدد ٤٨-٤٩ – خريف ٢٠٠٩ – شتاء ٢٠١٠ من مجلة بحوث اقتصادية عربية متضمناً ملفاً بعنوان الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية، بالإضافة إلى الأبحاث التالية:

- **الأزمة المالية العالمية:** تأمل ومراجعة.
- "**الذهب الأزرق**" **وإشكال** "**التسليع**" قراءة في أحد مفاصل ملف "**أزمة المياه العالمية**".
- **معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي.**
- **تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية.**
- **تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.**
- **دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.**
- **الهجرة غير الشرعية** (الموت من أجل الحياة).
- **التحرّر من التبعية كخيار لكسب رهان التنمية:** دراسة مقارنة لتجربتي كلّ من دول "أمريكا اللاتينية" و"المغرب العربي".
- **توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.**

كما تضمّ هذا العدد أيضاً عروضاً للتقارير والدراسات التالية:

- **التقرير الاقتصادي المصري، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الاقتصاد المصري بين الانطلاق وتحديات مواجهة الأزمة العالمية.**
- **الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي.**
- **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع.**

كما تضمن العدد ثلاث مقالات باللغة الإنكليزية، بعنوان:

- "Egypt's Rural-Urban Income Disparity: Is the Gap Diverging"
- "An Accounting Methodology for Measuring Agricultural Land Sustainability"
- "Sources of Export Earnings Instability in Yemen: An Econometrical Study".

هذا بالإضافة إلى باب "يوميات اقتصادية مختارة"، و"ببليوغرافيا اقتصادية مختارة"، و"ملحق إحصائي عن المملكة الأردنية الهاشمية".

البعد الاقتصادي في القمة العربية المقبلة

بقلم: د. عبدالرحمن صبري

في إطار الإعداد المبكر للقمة العربية المقبلة المقرر عقدها في ليبيا في نهاية شهر مارس الحالي، يأمل الجميع أن تكون نقطة الانطلاق هي إعطاء دفعة قوية للجوانب الاقتصادية والجيواستراتيجية.

وفي مقدمتها مسألة مشروعات التكامل البديلة المطروحة منذ فترة، ونود أن نؤكد أن المشروع الأولي بالرعاية هو المشروع العربي للتكامل، وأنه يجب علي الدول العربية أن تدخل مجتمعة(وأشدد علي كلمة مجتمعة) في أي مشروع مطروح عليها في المستقبل.

فمثلما كانت المنطقة العربية مهدا للحضارات، ومهبطا للأديان، كانت دائما في حركة مستمرة لا تعرف الهدوء، نتيجة كثرة وتداخل المشروعات التي تستهدف المنطقة العربية، لذا عرفت المنطقة منذ التاريخ المكتوب كثيرا من الغزاة بثقافاتهم وحضاراتهم، ومفرداتهم العسكرية والمدنية، ولكن المنطقة كانت ومازالت لها معدة قوية وقادرة علي طحن وهضم كل ما هو وافد إليها سلاما أو حربا.

وبدأت دول الجوار الجغرافي محاولات لتوسيع نطاق النظام الإقليمي، الذي استقر كنظام عربي، إلي نظام إقليمي شرق أوسطي، وذلك في ظل مظلة دولية وإقليمية فاعلة، وتدريجيا أخذ المصطلح الجديد يقترب من بؤرة الإطار الراهن للعلاقات الدولية متعددة الأطراف.

وكان من الطبيعي إزاء ذلك تعدد الأطروحات والرؤي ومشاريع التغيير، وأن يكون البعد الاستراتيجي والقاعدة الاقتصادية هما حجر ارتكاز المشاريع التي تستهدف تغيير المنطقة، بجانب البعد السياسي والثقافي، فظهرت الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل دولة عربية في المنطقة علي حدة، وظهرت اتفاقيات المشاركة والجوار مع الاتحاد الأوروبي، وأخيرا مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والحوارات الدائرة مع القوي الدولية الصاعدة(الصين، والهند، واليابان، وأمريكا اللاتينية..) لكنها دوائر تضم دولا وتستبعد أخري.

لكن ما يلفت النظر أن المشروعات الوافدة إلي المنطقة ذات الأبعاد الإسلامية والغربية ليست مستندة إلي قاعدة اقتصادية قوية وصلبة، ولا يوجد كمشروع إقليمي اقتصادي عربي سوي مشروع السوق العربية المشتركة المستهدف إقامتها عام ٢٠٢٠، مرورا بالاتحاد الجمركي عام٢٠١٥، أما محاولات السوق الإسلامية فمازالت تراوح مكانها، وبالتالي فإن القوي الدولية الكبري في ظل الإطار الراهن للعلاقات الدولية أصبحت تدير أزمات المنطقة، لكنها لا تسعي لحلها، لأن دول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية لم تصل إلي صيغة تتعايش بمقتضاها داخل منطقة الشرق الأوسط، وأن تتبادل المنافع والمصالح، وتتعايش فيها الأقليات في ظل انسجام اقتصادي وسياسي قائم علي المصالح في ظل التعددية والتعاون الدولي متعدد الأطراف، فقد عادت مشاريع الشرق أوسطية مرة أخري في مطلع عام٢٠٠٤، سواء من الولايات المتحدة أو من الاتحاد الأوروبي، سيما بعد تبني قادة الدول الثماني الصناعية الكبري لهذه المشروعات بدعوي إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والتعليمية، لكي تكون المنطقة أكثر ملاءمة مع النظام الدولي الجديد.

وحتي مع توالي المنتديات الاقتصادية الدولية وتناولها عملية الإصلاح للأسف، لم يتحدث أحد عن آليات هذا الإصلاح، ومن أين يبدأ، خاصة أن المتغيرات الإقليمية بينت أنه يصعب الإصلاح من خارج الإقليم، ولابد أن يتم أي إصلاح من قوي الداخل أولا، وباتفاق جميع الأطراف، وهذا الطرح الجديد تتبناه جزئيا الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، لكن حركتها في العملية السياسية تخضع لكثير من الضغوط بفعل جماعات لها مصالح قوية في المنطقة.

وقد فرض هذا الواقع آثاره علي العمل العربي، وظل مهموما بالتوازنات الراهنة ومحاطا بالأفكار التقليدية ومحاصرا في إطار الصياغات وليس السياسات، وظلت المبادرات العربية، مثل مبادرة السلام العربية تراوح مكانها، والإصلاح المطلوب

يجب أن يكون جوهريا وقائما علي حوار في الداخل، وأن يتم تنفيذه علي مراحل لا دفعة واحدة وبجهد جماعي تتشارك فيه جميع القوي والأطراف، ويتزامن مع حل المشكلات السياسية بقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، واستعادة جميع الأراضي التي احتلت بعد عام١٩٦٧، فقد تأكد في أدبيات التنمية الاقتصادية أن التكامل هو الرد الأمثل علي الحالة العربية الراهنة، وقد أكدت قمة الكويت الاقتصادية في مطلع العام الماضي هذا المعني حينما تناولت مقرراتها، سواء في مجال البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية ربط الدول العربية سككيا وكهربائيا، ومعالجة مشكلات سياسات الإطار الدولي الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية في ظل سياسة العولمة، مثل الحد من الفقر، ونقص الإسكان، ومشكلات البيئة، وهي مشروعات طويلة الأجل تقتضي مثابرة في متابعتها وتدعيم استراتيجيات للتعليم والصحة في الجوانب الاجتماعية، مع زيادة غير مسبوقة ومشاركة من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومن ثم فإن التكامل العربي في إطار العمل العربي المشترك يسبق أي مشروع بديل آخر، بما فيها المشروع الشرق أوسطي، خاصة أن ديناميته ومؤسساته موجودة وفاعلة حتي الآن، وكل ما نحتاجه هو إصلاحات هنا أو هناك، مع دعم واسع النطاق للتكامل المؤسسي. إن المشروع الاقتصادي العربي، كأساس للإصلاح، موجود، لكن تحجبه مشكلات سياسية، فهناك مشروع عربي قائم علي اقتصاديات٢٢ دولة كلها تستهدف إعمال قوي السوق وإعطاء دور للقطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية، كما أنه يستهدف رأس المال الأجنبي لتوفير التكنولوجيا وللتغلب علي مشكلات انخفاض معدلات الادخار وارتفاع معدلات البطالة. وفضلا عن ذلك فإن الاقتصادات العربية تستعد للدخول في سوق عربية مشتركة بحلول عام٢٠٢٠ ولها علاقات اقتصادية خارجية مع جميع الكتل الرئيسية في العالم، وبوسع العالم العربي، بما له من فوائض مالية، أن يساعد علي استقرار نظم النقد والمدفوعات الدولية الراهنة في جو من التعاون البناء متعدد الأطراف، وهو فرض يجب عدم التخلي عنه للوصول إلي السياسات والبدائل الملائمة للتعامل مع مشروعات الإصلاح الواردة إلينا من الخارج.

السودان

ملتقى أصحاب الأعمال والمستثمرين السودانيين بالخارج

في الفترة من ٢٢-٢٣ مارس بقاعة الصداقة بالخرطوم

إنطلقت في الفترة من ٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٠ فعاليات ملتقى أصحاب الأعمال والمستثمرين السودانيين العاملين بالخارج بمشاركة (٧٥) مستثمراً ورجل أعمال سوداني من (٢٦) دولة بالعالم منها (٦) دول أفريقية و(٧) دول آسيوية و(٧) دول غربية. وتهدف الملتقى الى الاستفادة من خبرات رجال الأعمال السودانيين العاملين بالخارج من أجل تطوير وتبسيط العملية الاستثمارية والتشاور فى كيفية التوصل الى رؤى موحدة جاذبة للسودانيين بدول المهجر.

وقد ناقش الملتقى عدداً من الأوراق فى مجال الاستثمار استهدفت التعريف بفرص الاستثمار وتوجه الدولة نحو تنمية الموارد المحلية، بالإضافة الى اعادة الصلة والتواصل بين السودانيين فى الداخل والخارج.. ويعتبر الملتقى فرصة للتعرف على مجريات الأحداث والاستعانة بدراسة الجدوى لاستثمار أموالهم فى السودان خاصة وان بعض المستثمرين لهم علاقات متميزة مع مؤسسات التمويل العالمية ورجال الأعمال الأجانب بهدف الاستفادة منها فى دفع العملية الاستثمارية فى البلاد. وقد تضمّنت الأوراق المقدمة في الملتقي ورقة بعنوان (**تحديات الاستثمار فى السودان من وجهة نظر خارجية**) قدمها الدكتور **محمد عبدالله جار النبى**، وورقة عن (**السودان والاستثمارات الخارجية آفاق الفرص المتاحة**)، قدمها الدكتور **عوض أحمد الجاز** وزير المالية والاقتصاد الوطنى، وورقة عن (**آفاق التعاون الاقتصادى والتجارى وانعكاساته على التنمية**) قدمها الدكتور**التيجانى صالح فضيل** وزير**التعاون** الدولى.. بجانب (**تجربة القطاع المصرفى فى السودان**) قدمها الدكتور **صابر محمد الحسن**، إلى جانب ورقة (**آفاق الاستثمارالزراعى والشراكات الاستراتيجية**) التى قدمتها **وزارة الزراعة والغابات**، بالإضافة إلى قيام اللجنة المنظمة للمؤتمر بعرض التجارب الاستثمارية الناجحة فى البلاد مثل تجربة مجموعة (دال) باعتبارها تجربة قطاع خاص خالصة وتجربة استثمارشركة **سكركنانة** باعتبارها تجربة استثمار مشترك سودانى واجنبى وتجربة مشروع **سد مروى**.

مقتطفات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩

الأمن الغذائي في الدول العربية

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

ولقد تزايدت أهمية الأمن الغذائي العربي بصورة كبيرة منذ ظهور الأزمة الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٧ ، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ ، حيث أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وشح الواردات منها.

ولقد اتخذ عدد من الدول المتقدمة والنامية ومنها الدول العربية إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الغذائية، كان من أبرزها دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق المحلية، وفرض رسوم جمركية وحواجز كمية على صادرات السلع الغذائية الرئيسية، وإلغاء بعض الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات من هذه السلع وزيادة الإعانات الاجتماعية لتخفيف وطأة الأزمة على المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الأكثر تضرراً.

ويمكن تحديد أبعاد الفجوة الغذائية في الدول العربية، من خلال تصنيف السلع الغذائية حسب معدلات الاكتفاء إلى أربع مجموعات. تشمل المجموعة الأولى السلع التي حقق إنتاجها اكتفاءاً وفائضاً للتصدير، وهي الأسماك والخضراوات.

وتحتوي المجموعة الثانية على السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية، وهي البطاطس والفواكه. وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة، وهي اللحوم والأرز والألبان ومشتقاتها والبقوليات. أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاء إنتاجها متدنية وتشكل العنصر الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمتها القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها منه. وقد شكلت مجموعة الحبوب حوالي ٧٦ في المائة من قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في عام ٢٠٠٧.

وتعتبر تنمية جانب العرض للقطاع الزراعي إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي في الدول العربية، غير أنها تواجه تحديات أبرزها تلك المتعلقة بالمساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، ومشكلة التصحر وتدهور التربة. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة التقنية"، التي تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، والتي تساهم في تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في غالبية الدول العربية. هذا، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية والخدمات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية وعمليات ما بعد الحصاد التي تحافظ على جودة المنتج لإيصالها إلى المستهلك أو قنوات الصناعات الغذائية. ولقد بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لمواجهة التحديات في قطاع الزراعة، حيث قام عدد من هذه الدول بإصلاح سياساتها الزراعية وتطبيق برامج الخصخصة وتقليل تدخل الحكومة في الإنتاج وترشيد استخدامات المياه وتقنين المعاملات التجارية المتعلقة بتسويق المستلزمات الزراعية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لاستيرادها.

وقد أسفرت هذه السياسات عن زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بنسبة ٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ . غير أن القطاع الزراعي العربي لم يحظ باستثمارات كافية حيث استقطب حوالي ٧ في المائة، في المتوسط من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية. وبشكل عام، لا تزال

الدول العربية بحاجة إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال توفير بيئة الأعمال المواتية لها في القطاع الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي في السنوات القليلة الماضية ارتفعت من خلال إقامة المشاريع الزراعية في الدول العربية التي تتوفر فيها الموارد المائية والأرضية، وبوجه خاص في السودان.

وفي جانب تجربة التعاون العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، فلقد أخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة منها تنفيذ مشروعات زراعية مشتركة وتسهيل تبادل السلع الزراعية والاستفادة من نتائج الأبحاث الزراعية عبر المنظمات العربية والإقليمية العاملة في الحقل الزراعي. إلا أن هذه الجهود لم تساهم بالقدر الكافي في تحقيق الأهداف المنشودة، ذلك أن البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية ما زالت غير متوفرة في عدد من الدول العربية كوضع التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية في المناطق الريفية ومنح الحوافز اللازمة للمشروعات الزراعية.

ولقد حاز موضوع الأمن الغذائي على اهتمام كبير في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت، في يناير ٢٠٠٩ وصدر عن هذه القمة مجموعة من القرارات والمشروعات لتعزيز الأمن الغذائي العربي، كان من أبرزها إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي لتعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وإنشاء صندوق بملياري دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما فيها المشاريع الزراعية في الدول العربية.

العون الإنمائي العربي

ارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية بنسبة ٩٧.٢ في المائة ليصل إلى حوالي ٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وجاءت بمجملها من دول مجلس التعاون الخليجي. بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية المانحة خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠٠٨ حوالي ١٣٨.٩ مليار دولار، منها ١٣١.٩ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات وصناديق التنمية العربية، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه المؤسسات حوالي ٥.٥ مليار دولار، بلغت الحصة المقدمة للدول العربية منها نسبة ٦٤.٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥٩.٨ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وتمثل المساعدة الإنمائية العربية مصدراً هاماً للتمويل الإنمائي، إذ تعتبر من المصادر الأساسية للمساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتجه المساعدات العربية الإنمائية إلى معظم الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتعطى أهمية خاصة لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية من أجل دعم التعاون الاقتصادي العربي المشترك. وقد اكتسبت الدول العربية المانحة، خلال حوالي نصف قرن، خبرة كبيرة في هذا المجال وأقامت شبكة من علاقات التعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة، تمكنت فيها مختلف الأطراف من التعاون في تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية التي تقدمها. كما أسهمت الدول العربية المانحة في إبراز قضايا وأولويات التنمية العربية على ساحة العون الإنمائي الدولي. وقد سجلت المساعدات الإنمائية العربية في السنوات الماضية مستويات مرتفعة تجاوزت نسبة ٠.٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ ، وهو الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة لتوفيره كمساعدات إنمائية للدول النامية.

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية الدولية، تشير التقديرات إلى أن العون الإنمائي الدولي ارتفع بنسبة ١٥.٧ في المائة ليبلغ ١١٩.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ويعزى ذلك إلى زيادة المساعدات المقدمة في إطار التخفيف من أعباء بعض الدول المثقلة بالديون. وقد ارتفع متوسط نسبة العون الإنمائي الدولي إلى الدخل القومي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الداك) من ٠.٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٠.٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ ، ومع ذلك تبقى دون نسبة ٠.٧ في المائة المقترحة من قبل الأمم المتحدة. وقد حصلت الدول العربية المستقطبة للمساعدات الإنمائية الدولية المقدمة من هذه المجموعة على حوالي ١٧.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ ، منها ٥١ في المائة لدعم جهود الإعمار في العراق.

التعاون العربي لتحرير التجارة في الخدمات

لقد توصلت الدول العربية إلى تحرير تجارتها البينية للسلع في إطار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدأ في العام ١٩٩٨. ومنذ مطلع عام ٢٠٠٥، أصبح تبادل السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تضم جميع الدول العربية باستثناء موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، غير خاضع للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي ساهم في زيادة التبادل التجاري البيني في الأعوام القليلة الماضية.

ولقد أصبحت عملية تحرير التجارة البينية في الخدمات تلقي المزيد من الاهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تقوم إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ العام ٢٠٠٣ وذلك للتوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة البينية في الخدمات أسوة باتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية، وعلى أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية. غير أن المفاوضات العربية لتحرير التجارة البينية في الخدمات التي كان من المتوقع أن تستكمل قبل نهاية عام ٢٠٠٥، ما زالت جارية وتواجه مجموعة من العقبات. ومن أبرز تلك العقبات تزامن مسارات مفاوضات الدول العربية لتحرير التجارة في الخدمات: مسار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة، ومسار مفاوضات اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية للتوسع في تحرير تجارة الخدمات مع دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مسار مفاوضات تجريها الدول العربية فيما بينها ومع دول أجنبية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة. ولقد أدى تزامن مسارات هذه المفاوضات خلال الفترة نفسها إلى تشتت الموارد والجهود الوطنية للدول العربية في الإعداد للمفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات والمضي قدماً فيها. كما أن هناك حاجة لزيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة البينية للخدمات والفوائد المرجوة والتي تعود على الموردين والمستهلكين للخدمات في الدول العربية، بالإضافة إلى عدم توفر البيانات الإحصائية عن التجارة البينية في الخدمات، وكذلك الدراسات القطاعية التي تساعد على بلورة مواقف تفاوضية تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية الكلية والقطاعية بما يخدم الاقتصاد الوطني للدول العربية المشاركة في المفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات.

وحتى تتمكن الدول العربية من تحقيق تقدم في عملية تحرير التجارة البينية للخدمات، فإن الأسلوب الأكثر فاعلية لتحديد المواقف التفاوضية لأي دولة عربية مشاركة في المفاوضات هو ذلك الذي يعمل على ربط المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات، سواء في إطار جامعة الدول العربية أو في إطار منظمة التجارة العالمية، ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للقطاعات المختلفة. وبالاستناد إلى ذلك، فإن إعداد كل دولة عربية للعروض المتعلقة بالمفاوضات لتحرير تجارتها في أنشطة خدمية محددة، يتعين أن يتم بالاستناد إلى خطة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة المعنية لإعادة تنظيم وهيكلة تلك الأنشطة محل التفاوض لتحريرها.

ما على المستوى العربي الجماعي، فإن الدول العربية المشاركة في المفاوضات مدعوة لتكثيف جهود التعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية، وإنشاء شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات الدولية عن طريق تبادل البيانات ومعايير تقييم الأداء وتيسير تقارب تنظيم الأسواق العربية للخدمات. ويمكن للدول العربية المشاركة في المفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات انتهاج أسلوب يعتمد على التفاوض لتحرير قطاعات خدمية محددة بالكامل.

إضافة إلى ذلك، يمكن للدول العربية تنشيط عملية التحرير من خلال التفاوض لتحرير الأسلوب الرابع من أساليب تحرير تجارة الخدمات بمفهوم الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس) والمتعلق بانتقال العمالة الماهرة وشبه الماهرة بين الدول العربية ولفترات مؤقتة. ولدى الدول العربية مصالح كبيرة في تحرير الأسلوب الرابع لتحرير تجارة الخدمات نظراً لكونها دولاً مستقبلة ومصدرة للعمالة الماهرة وشبه الماهرة على حد السواء، مما سيوفر فرص عمل جديدة في أسواق العمل العربية، مع ضمان عودة هذه العمالة لدولها الأم بعد اكتسابهم الخبرة العملية، بالإضافة إلى زيادة قيمة تحويلات العاملين بين الدول العربية.

اليمن

أقام المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية حلقة نقاشية حول:

الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لمؤتمري لندن والرياض

شارك فيها عدد من أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية، وذلك يوم الاثنين الموافق (٢٢/٣/٢٠١٠م).

العراق

تقيم كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء بالعراق المؤتمر العلمي الدولي الثاني (المؤتمر العلمي الخامس) حول:

نحو آليات اقتصادية وادارية رشيدة في ظل انفتاح الأسواق والأزمات المالية

وذلك يومي ١١ - ١٢ مايو / آيار ٢٠١٠

العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة

المؤلف: أعمال ندوة.

الناشر: مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.

سنة النشر: ٢٠٠٩

عرض: محمود فتح الله

يتضمن هذا الكتاب، في مائة وتسعون صفحة، أعمال ندوة عقدت في **منتدى عبد الحميد شومان الثقافي**، تحت عنوان **(النفط والغاز: رؤية عامة وعربية)**، حيث يجد القارئ مجموعة من الأبحاث القيمة لعدد من الخبراء رفيعي المستوى الذين تناولوا بعمق مواضيع الطاقة والنفط والغاز برؤية عالمية وعربية. كما بحثوا في أثر التكنولوجيا على قطاع الطاقة والتحديات التي تواجه صناع القرار فيها. وتناولت البحوث كذلك مواضيع الأزمة العالمية ودور المنظمات العالمية في مساعدة الدول النامية وتحديات الفقر والتنمية. تمتاز الأبحاث التي يضمها هذا الكتاب بتنوعها وبمزجها بين عمق التحليل المعتمد على الإحصاءات الحديثة من جانب والرؤية المستقبلية التي تعتمد على الخبرات الشخصية والحكمية من جانب آخر. يضم الكتاب تسعة أبحاث بالإضافة إلى توطئة للدكتور **محمد الحلايقة** وزير التجارة والصناعة الأردني الأسبق وكلمة ترحيبية للسيد **ثابت الطاهر** مدير عام مؤسسة عبد الحميد شومان. **وفيما يلي نقدم عرضاً مختصراً لمحتويات هذا الكتاب:**

١-الطاقة والنفط والغاز:

رؤية عامة وعربية للدكتور هشام الخطيب المستشار العالمي في شؤون الطاقة والتكنولوجيا والإدارة والتنمية البشرية يمثل هذا البحث. كما يقدم له كاتبه، دراسة سريعة عن الطاقة العالمية وعلاقاتها بالنفط والاقتصاد العربيين. وتستعرض الدراسة على قسمين أوضاع الطاقة العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨، وعلاقة النفط والغاز بالاقتصاد العربي. حيث يتضمن القسم الأول إلقاء نظرة على استهلاك الطاقة الأولية (التجارية) في العالم سواء في شكل النفط أو الغاز أو الفحم بالإضافة إلى الطاقة النووية مع عرض للتوقعات المستقبلية طويلة المدى للطاقة وفقاً لدراسات مجلس الطاقة العالمي والتي تشير إلى أن النفط سيظل حتى العام ٢٠٥٠ هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، ويزود على الأقل نحو ربع الطاقة العالمية، ويليه وبصورة متساوية تقريباً كل من الغاز والفحم والطاقات المتجددة (بما في ذلك الطاقة المائية). ويخلص إلى حقيقة أنه لا يوجد حتى الآن أي مصدر للطاقة يمكن أن يحل وبصورة كافية مكان النفط (حتى في المستقبل البعيد)، لتلبية الاحتياجات الرئيسية للنقل وصناعة البتروكيماويات. أما القسم الثاني فيتعرض للنفط والغاز واقتصاديات الدول العربية حيث يخلص إلى أن ارتفاع أسعار النفط والثروة النفطية قد أسهمت إيجابياً على النمو الاقتصادي في جميع الدول العربية تقريباً، بصرف النظر عن ثروتها النفطية. وقد تستمر هذه التأثيرات الإيجابية لفترة طويلة قادمة. والمطلوب من الدول العربية في المرحلة القادمة يتمثل في حسن إدارة هذه الثروات وتجنب التبذير والدعم اللذين يؤديان إلى ضياع تلك الثروة وتطالب الورقة الدول العربية بالتوسع في إنشاء الصناديق الاستثمارية الوطنية.

٢-النفط والغاز، إنتاجاً وأسواقاً وأسعاراً

للسيد **عصام الجلبي** وزير النفط العراقي الأسبق، وهي ورقة تعتمد بشكل كبير على الأرقام وتحليل البيانات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك. وتشير الورقة إلى وجود مدرستين في هذا السياق، أولاهما بدأت تدعو منذ فترة قصيرة إلى نظرية "الذروة" وأنصار هذه المدرسة يتوقعون أن يصل النفط في غضون السنوات القليلة القادمة إلى ذروة الاحتياطي، ومن ثم سيبدأ بالانحدار، إن لم يكن قد بدأ بذلك فعلاً. أما المدرسة

الثانية فتعارض الرأي السابق وترى أن النفط سوف يكون له دور أكبر في المراحل الزمنية القادمة. ويري كاتب الورقة أننا ربما نكون قد انتقلنا من مرحلة النفط الجيد إلى نفوط أثقل وأردأ مستوى، وكذلك من مرحلة النفط الرخيص إلى النفط ذي الكلف الإنتاجية العالية. غير أن موقع الشرق الأوسط سيبقى متميزاً لمدة طويلة، لاسيما الدول المطلة على الخليج العربي.

٣-قطاع الطاقة في الأردن:
مراحل التطور، الواقع الحالي والآفاق المستقبلية

للسيد **عزمي خريسات** مدير عام المؤسسة الدولية لاستشارات الطاقة. تستعرض الورقة تطورات قطاع الطاقة في المملكة الأردنية الهاشمية من عدة جوانب تتضمن تأمين احتياجات الطاقة وعوامل استقرارها، وإجراءات استغلال مصادر الطاقة المحلية سواء في مجال التنقيب على البترول أو استغلال المصادر المحلية ومصادر الطاقة المتجددة. وتميز الورقة بين فترتين زمنيتين: الأولى من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ وهي الفترة المحصورة بين الحربين العراقية الأمريكية الأولى والثانية والتي اتصفت بالاستقرار النسبي لقطاع الطاقة في الأردن. الفترة الثانية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ وكانت أقل استقراراً من سابقتها بعد انقطاع إمدادات النفط الخام من العراق. وتستعرض الورقة كذلك جوانب الاستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة في الأردن. وتنتهي الورقة بعرض للتحديات التي تواجه هذ القطاع في الأردن والتي من بينها الافتقار إلى مصادر محلية للطاقة التجارية واستيراد ٩٦٪ من إجمالي احتياجات الطاقة، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية.

٤-أثر التكنولوجيا على صناعة النفط والغاز

للسيد **هاشم الرفاعي** خبير دولي في قطاع النفط. تتناول الورقة بشكل تفصيلي التطورات المتسارعة في مجال صناعة النفط وإسهاماتها الإيجابية في كل مرحلة من مراحل صناعة النفط والغاز. وتستند الورقة إلى وقائع وأمثلة موثقة تشير إلى أن التطورات التكنولوجية قد أسهمت في خفض تكاليف التنقيب، وزيادة معدلات النجاح في عمليات الاستكشاف وعمليات الاستخلاص، وزيادة كفاءة الإنتاج، وتحسين سلامة العمليات، والحد من الآثار البيئية. وتنتهي الورقة بالدعوة إلى تكثيف الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا لأهميتهما العظمى لمستقبل صناعاتنا العربية.

٥-دور المنظمات العالمية في مساعدة الاقتصادات النامية

للدكتور **أحمد عتيقة** ممثل مقيم ورئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولية في الأردن. تتناول الورقة بشكل مفصل بعض الأمور الخلافية حول مؤسسة البنك الدولي من حيث ماهيتها وكيفية الاستفادة منها من قبل الدول النامية على نحو يضمن مصالح تلك الدول. حيث تناولت تطور دور المؤسسة من تمويل مشاريع البنية الأساسية في الستينيات من القرن الماضي إلى تمويل مشاريع قطاعات جديدة كالتعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي، وهي قطاعات لم تكن مستفيدة من نشاط البنك الدولي في المرحلة الأولى من تأسيسه. ثم تطور الأمر إلى تمويل ميزانيات الدول الأعضاء بصفة مباشرة، ثم عاد مرة أخرى إلى تمويل البنية التحتية. وقد أوجدت تلك الدورة في نشاط البنك الدولي في مجال التمويل تحديات وفرص كبيرة. وتطرقت الورقة إلى الدور غير التمويلي للبنك الدولي والذي أطلقت عليه الورقة اسم " بنك المعرفة" بمعنى أن الخبرات العملية والتطبيقية على الأرض، التي تكونت للمؤسسة نتيجة تمويلها لأكثر من ١٤٠ دولة في العالم، أوجدت معها دوراً جديداً تسعى من خلاله إلى تسخير هذه المعرفة لخدمة الدول الأعضاء. وتذكر الورقة تحديات أساسية تواجه عمل المؤسسة وتتلخص في إعادة صياغة دورها في الدول متوسطة الدخل على غرار الصين والهند والدول العربية، وإيجاد آلية جديدة مستقلة وشفافة لتقييم عمليات البنك الدولي ومشاريعه في الدول الأعضاء، تنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحسين أسلوب تمثيل الدول المقترضة منها لتحقيق المساواة بين حقوق تلك الدول في المؤسسة وميزان قوتها في الاقتصاد العالمي. واختتمت الورقة ببيان أن مجموعة البنك الدولي تمر بمرحلة مخاض جديد فرضته طبيعة المرحلة ذاتها وطبيعة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في العقدين الأخيرين، وأن قدرتها على مواجهة هذه التحديات، من خلال المحاور التي عرضتها الورقة، ستحكم على فعاليتها في العقد القادم، وفي الأمد المتوسط والطويل.

٦-دور الاقتصاد العربي والعالمي في مفترق الطرق

للدكتور **طلال أبو غزالة** مؤسس ورئيس مجموعة شركات طلال أبو غزالة متعددة الاختصاصات. يستهل الكاتب ورقته بالإشارة إلى أن ما تطرحه الورقة يدخل في باب الاجتهادات التي قد تصيب وقد تخطيء، وأن الورقة تهدف إلى حفز التفكير لفهم بعض المتغيرات التي كنا نفترضها في حكم المسلمات وهي في الحقيقة لم تعد كذلك. ثم تتناول الورقة بعض المحاور التي تؤكد فيها على الترابط والتشابك بين السياسة والاقتصاد، والتي تشمل الحديث عن النفط والكوارث العالمية، الفوائض النقدية، بالإضافة إلى تقديم تصور حول مستقبل خارطة جيواقتصادية للعالم تمتد من

المنطقة العربية إلى الصين، شاملة إيران وتركيا والهند ودول القارة الآسيوية، وسوف تصبح هذه المنطقة سوق تجارة حرة حقيقية وليس بمواصفات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. كما تؤكد الورقة على نموذجين عالميين ترى أن لهما مستقبل اقتصادي كبير وهما الصين والهند باعتبارهما المستفيد الأكبر من العولمة. كما تتنبأ الورقة بأن المستقبل بعد انهيار النفط سيكون لأفريقيا، وأن الفترة من ٢٠٣٠ وحتى ٢٠٥٠ ستشهد ظهور عملاق اقتصادي جديد يتمثل في أفريقيا.

٧-التحديات التي تواجه كبار متخذي القرار في صناعة النفط

للسيد **هاشم الرفاعي**، تتناول الورقة بالتحليل أهم عشرة تحديات تواجه متخذي القرار في صناعة النفط، والتي تشمل الوفاء بزيادة الطلب على الطاقة، إيجاد فرص الاستثمار المناسبة، السعي من أجل تعويض الاحتياطيات، الحفاظ على الأصول، القدرة على إنجاز المشاريع العملاقة، تضاؤل قدرات المقاولين، رأس المال البشري والحاجة إلى التكنولوجيا، زيادة التشريعات البيئية، الحرب من أجل المواهب، والتأثيرات الخارجية. ويختتم الكاتب الورقة بالتأكيد على أن الرؤية السليمة والتعاون الوثيق بين كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وصانعي القرار سيمكن بإذن الله من اجتياز التحديات المستقبلية وتحقيق الإنجازات المطلوبة، بما يؤمن ضماناً لمستقبل أكثر أمناً وأماناً لشعوبنا.

٨-الزلزال المالي العالمي:
أزمة نظام أم أزمة إدارة نظام وإسقاطاتها

للدكتور **خالد الوزني** الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة شركة دارات الأردنية القابضة. تتضمن الورقة، حسب وجهة نظر كاتبها، مجموعة قراءات ومطالعات ذاتية حول الأزمة المالية العالمية، حيث يشبهها الكاتب من حيث قوتها وتأثيرها العالمي بزلزال يضاهي في قوته نحو ثمان درجات بمقياس ريختر بحيث يصيب الجميع كل حسب موقعه من الزلزال، فالمناطق الأبعد وإن لم تصب بهزة قوية، لكنها شعرت بآثار هذا الزلزال، أما المناطق الأقرب فقد كان الأثر شديداً عليها وأدى إلى الانهيار أحياناً. ويستطرد الكاتب بهذا الأسلوب التمثيلي الشيق في الحديث عن بداية الأزمة وإسقاطاتها على الاقتصاد الوطني ثم يجتهد في البحث عن الجوانب السلبية والإيجابية لها وكيفية التعامل مع هذا الزلزال. وفي سياق حديثه عن جذور الزلزال، يذهب الكاتب إلى أن إرهاصات ماقبل الزلزال تعود إلى عام ٢٠٠١ عندما سقطت واحدة من كبريات الشركات الأمريكية بسبب سوء الإدارة، وهي شركة "إنرون"، وتلتها شركة "وورلد كوم" سنة ٢٠٠٢ للسبب ذاته حيث تركت الشركات تلعب بعيداً عن أي رقابة أو حاكمية رشيدة، وبالتالي فإن ما حدث يعتبر "ميكافيللية اقتصادية" انتشرت بين كبريات مؤسسات القطاع الخاص والتي تقوم على أساس (أن الغاية تبرر الوسيلة)، وقد سهل من انتشار الفوضى وجود عولمة غير منضبطة، أما بداية اندلاع الزلزال (الهلع الأكبر) فقد حدثت عند انهيار مؤسسات مالية ذات روابط عالمية وتصنيف إئتماني مرتفع على غرار شركة "ليمان براذرز" التي كانت حاصلة قبل شهر من انهيارها على أعلى درجات التصنيف الائتماني من كبريات شركات التصنيف العالمية. وبعد سرد لتداعيات وتطورات الأزمة المالية، يستخلص الكاتب جملة من الحقائق حول النظام الاقتصادي الدولي والتي من بينها أن الاقتصادات القوية اليوم هي اقتصاديات السوق المنضبط مثل أسواق الصين وروسيا والهند. وينتهي الكاتب بإسقاطات الأزمة على الاقتصاد الأردني والتي تناول فيها أثر الأزمة المالية على الموازنة العامة وميزان المدفوعات والجهاز المصرفي والسياسة النقدية مع وضع تصور لآليات التعامل مع الأزمة مبني على تأكيد فاعلية السوق مع الإبقاء على الدور الرقابي للدولة وترسيخ مباديء الحاكمية.

٩-الفقر والتنمية

للدكتور **إبراهيم العيسوي** أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي. تحاول الورقة الإجابة على سؤالين رئيسيين، الأول: ما هو الفقر؟ وما هي المداخل المتاحة لفهمه؟ وما هو المنهج السليم لتعريفه وقياسه. أما السؤال الثاني فهو: ما هي العلاقة بين الفقر والتنمية في بلاد مثل بلادنا، التي لم يزل الخروج من التخلف والتبعية يمثل التحدي الأكبر أمامها؟ وما موقع سياسات تخفيض الفقر من السياسات الكلية للتنمية؟. تبدأ الورقة بالتأكيد على أن التنمية مفهوم واسع متعدد الأبعاد، وأن جوهرها هو تحرير البشر وتمكينهم، وتحرير الوطن الذي ينتسبون إليه وتمكينه، وأن لهذه التنمية سبعة محاور أساسية كما أن للفقر سبعة مداخل مختلفة لفهمه. **أما المحاور السبعة للتنمية فقد عددتها الورقة في:** (١) تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم، (٢) تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم في أعمال مفيدة، (٣) تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم، (٤) تحرير البشر من الفقر والحرمان ومن كل ألوان الظلم الاجتماعي، (٥) تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد (مستدام)، (٦) تحرير الوطن من القيود على إرادته وعلى حريته في إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية، (٧) إعادة ترتيب البيت من الداخل من خلال نضال وطني من أجل إعادة توزيع السلطة السياسية في المجتمع. **وأما عن المداخل السبعة المختلفة**

لفهم الفقر فهي: (١) مدخل الدخل والاستهلاك (المدخل النقدي) والفقر طبقاً لهذا المدخل هو انخفاض الدخل عن مستوى معين يعرف عادة بخط الفقر. (٢) مدخل العوز المادي والفقر فيه ليس مجرد نقص الدخل وحده بل يضاف إلى ذلك قلة أو انعدام الثروة التي يحوزها الإنسان، وغياب أو نقص ملكية الأصول الأخرى كالسكن والملبس ووسائل الانتقال والأثاث. (٣) مدخل الحاجات الإنسانية والفقر في هذا المدخل هو الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية، ويعد مدخل الدخل -إلى حد ما- مدخل العوز المادي من الحالات الخاصة لهذا المدخل. (٤) مدخل القدرات وهو يمثل إطاراً للتفكير في قضايا الفقر والتفاوتات والرفاه الإنساني والتنمية البشرية بوجه عام، ووفقاً لهذا المدخل فإن الفقر هو الحرمان من القدرات الإنسانية (طول العمر، الصحة، التعليم،..) بحيث يتعذر على الإنسان إنجاز نوعية حياة ذات قيمة. (٥) مدخل الاستبعاد الاجتماعي يصف عمليات الحرمان والتهميش التي قد يتعرض لها الفرد وتحول بينه وبين ممارسة دوره كعضو كامل في المجتمع وذلك بسبب التمييز العرقي أو الديني أو الطائفي أو التمييز ضد المرأة. (٦) المدخل الطبقي ويعتبر أن الفقر ليس نتاج صدفة ترتبت عليها إصابة بعض أفراد المجتمع بخصائص وراثية حدت من ذكائهم أو قدراتهم الأخرى على الكسب وإنما هو نتاج الاستغلال الطبقي من قوى ذات نفوذ كبير ومتمتعة بامتيازات كثيرة في المجتمع الرأسمالي من مصلحتها الإبقاء على الفقر. (٧) المدخل الذاتي (التشاركي) ويقوم على السعي إلى فهم الفقر من منظور الفقراء أنفسهم ورؤية معالمه حسب رؤيتهم دون إقحام تصورات الباحثين. وبعد عرض مفصل لتلك المداخل السبعة لفهم الفقر يضع الكاتب تلك المداخل في الميزان من خلال طرح سؤال: هل تقود المداخل المختلفة للفقر إلى تعيين موحد أو متقارب لمن يمكن اعتبارهم فقراء؟ وتشير إجابة هذا السؤال إلى أن الملاحظ من الدراسات المختلفة للفقر أن الطرق المختلفة لحساب خط الفقر قد تؤدي إلى استهداف مجموعات شديدة الاختلاف من الفقراء، لكن يشير الكاتب إلى أن المداخل السبعة التي أشار إليها لفهم الفقر ليست بالضرورة متنافسة بل إنها إلى حد كبير متداخلة وقابلة للتكامل بل إن البعض منها يعتمد على البعض الآخر. ويختتم الكاتب ورقته بعرض للإطار التنموي للفقر يقوم على نقد الكتابات الغربية والتقارير الدولية في هذا السياق وبشكل أخص العناصر الأربعة لإستراتيجية البنك الدولي لخفض الفقر ويقترح إطاراً بديلاً يستمد عناصره من نهج التنمية المستقلة المعتمد على الذات.

ورش عمل
الاستشارة الفكرية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في الآونة الخيرة ثلاث حلقات من ورش عمل الاستشارة الفكرية في مقرها بالقاهرة. وقد تناولت هذه الحلقات ثلاثة موضوعات في غاية الهمية: **أولها** هو "**حجم القطاع المهمش وتطور نسبة البطالة**" وقدمها الدكتور/**المنجي أبو غزالة** عضو الجمعية من تونس. **وثانيها** هو "**دعوة لإبداع اقتصادي عربي**" قدمها الدكتور/**محمد سمير مصطفى** عضو مجلس إدارة الجمعية من مصر. أما **الثالثة** فتناولت موضوع "**الاقتصاد السياسي لمياه الأحواض العربية: حالة حوض النيل**" وقدمها كل من الدكتور/**إبراهيم نصر الدين** والدكتور/**فرج عبد الفتاح فرج**.

وفيما يلي محاولة لتسليط الضوء على أهم ما جاء خلال هذه الحلقات الثلاثة من أفكار وأطروحات قدمها السادة المتحدثون ولفيف من الخبراء وشباب الباحثين الذين شاركوا في أعمال هذه الحلقات.

هذا وقد تم إتاحة ملخصات وافية عن هذه الحلقات على الموقع الإلكتروني للجمعية.

اختتام فعاليات

الملتقى العربي الخامس

للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

أ. عيه عبد الرحمان

أسدل الستار يوم ١٥ مارس ٢٠١٠ بالجزائر، على فعاليات الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والذي حضره أعضاء من الحكومة الجزائرية ومشاركون من ١٧ دولة عربية وأعضاء من السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر وعدد من المهتمين بقضايا التنمية الصناعية حيث سعى هذا الملتقى الذي تم تنظيمه من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والبنك الإسلامي للتنمية، إلى تفعيل التعاون العربي في هذا القطاع.

ذلك أنه يساهم بشكل كبير في تحسين معدلات النمو واستحداث مناصب الشغل، كما يندرج في إطار الجهود المبذولة لتوفير الظروف الملائمة لتطوير القطاع وامتصاص المشاكل التي يعرفها. لهذا الغرض تضمن جدول الأعمال عدة مواضيع منها (**وضعية قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي**) و (**دور أنظمة حقوق الملكية الفكرية في تشجيع الإبداع**) و (**دور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في تطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة**). كما درس المشاركون دور المراكز التقنية وأهميتها في دعم القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للصناعات وكذا الآليات الحديثة المرافقة على غرار أجهزة التمويل والتسويق والمساعدة التقنية.

وفي هذا الصدد، أفاد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائري مصطفى بن بادة بأن القطاع يشكل ٩٠٪ من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية ويشغل من ٤٠ إلى ٧٥ ٪ من اليد العاملة، كما يساهم بنسبة من ٣٠ إلى ٧٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، داعياً إلى ضرورة وضع إستراتيجية عربية موحدة من أجل تنمية وتطوير القطاع. كما اعتبرها فرصة لمناقشة الاقتراح الذي تقدمت به الجزائر بمناسبة الطبعة الرابعة للملتقى المنعقد باليمن سنة ٢٠٠٧ والذي يحث على وضع ميثاق موحد للدول العربية من أجل تنمية الصناعة المتوسطة والصغيرة.

ومن جهته أوضح المدير العام للمنظمة العربية للصناعة والتعدين محمد بن يوسف عن توفر وعي عربي لتمويل المشاريع في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة للحد من الفقر والبطالة المتنامية في العالم العربي، من أجل تخفيف الاعتماد على الحكومات. كما أضاف أن هذا الملتقى يهدف إلى تعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في ظل تحديات العولمة وتحرير التجارة بما يؤدي إلى تطوير هذا القطاع وتعزيز تنافسيته وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما لفت إلى أنه من المقرر أن يعتمد الملتقى مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي وضعته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجمهورية الجزائرية بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والذي يأتي تنفيذاً لتوصيات الملتقى العربي الرابع، مشيراً إلى أن دخول هذا الميثاق حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من طرف الجهات الفاعلة في هذا المجال، سيجعل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أكثر تنافسية وأكثر ديناميكية.

وجدير بالإشارة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبلغ حسب إحصائيات سنة ٢٠٠٩ حوالي ٤٥٥ ألف مؤسسة، بعدما كانت لا تتجاوز ١٨٠ ألف سنة ٢٠٠١، وذلك نتيجة الدعم المالي والتقني الذي ساهم في ارتفاعها من سنة إلى أخرى بمعدل نمو يتراوح ما بين ٩ إلى ١٢ ٪ سنوياً. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد هذه المؤسسات ما بين سنتي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ إلى حوالي ٣٠ ألف مؤسسة، وهو ما يعبر بوضوح عن حجم النمو الذي عرفه هذا القطاع. من جهة أخرى، أوضح المفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المصرفية في الجزائر عبد الرحمن بن خالفة أن قيمة القروض المالية الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٠٩ قد بلغ أكثر من ٩٠٠ مليار دينار، أي ما يعادل ثلث محفظة البنوك، كما توقع أن ترتفع هذه القيمة إلى ١٠٠٠ مليار دينار في الفترة القادمة من العام الجاري.

إعلان سرت

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في الدورة الثانية والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة الرباط الأمامي، سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٠١٠/٣/٢٨.

وانطلاقاً من التزامنا بمبادىء وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وإيماناً منا بضرورة السعي إلى تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وتمسكاً بالهوية العربية وأسسها الثقافية والتاريخية في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيق بالمنطقة العربية وتهدد بزعزعة أمنها وتقويض استقرارها، ووعياً بأهمية استنهاض روح التضامن العربي، وتطوير وتحديث آليات العمل العربي بما يضمن بناء شراكة عربية فاعلة تحقق الرفاه والاستقرار لشعوبنا وتحمي الأمن العربي الجماعي، وبعد دراسة مستفيضة ومناقشات معمقة في أجواء ايجابية للأوضاع العربية الراهنة والظروف المحيطة، والتحديات التي تواجه الأمة والمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا القومية للارتقاء بالعلاقات العربية لآفاق أرحب والعمل على تمتين أواصرها بما يحقق المصالح العليا للأمة وتطلعاتها ويحفظ أمنها ويصون كرامتها وعزتها، إذ نجتمع اليوم في "قمة دعم صمود القدس" لمجابهة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس ولمقدساتنا الإسلامية والمسيحية ولحقوق أهلنا الصامدين فيها أمام محاولات تهويدها،

نعلن ما يلي:

تمسكنا بالتضامن العربي ممارسة ونهجاً، والسعي لإنهاء أية خلافات عربية، وتكريس لغة الحوار بين الدول العربية نهجاً لإزالة أسباب الخلاف والفرقة، ولمواجهة التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، ولتحقيق التنمية والتطور لشعوبها بما يكفل صون الأمن القومي العربي وتمكينها من الدفاع عن نفسها والمحافظة على سيادتها، وتطوير علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي بما يحقق المصالح العربية المشتركة.

مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية ومؤسساتها ودعمها بوصفها الأداة الرئيسية للعمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها بما يؤدي إلى حفظ المصالح العربية المشتركة ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

ناقشنا المبادرة التي تقدم بها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بشأن إقامة اتحاد الدول العربية، والاقتراحات والأفكار المقدمة من الدول الأعضاء، ورؤية الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن إقامة الاتحاد العربي، وقررنا آلية محددة لمتابعة هذا الموضوع بأبعاده المختلفة وذلك من خلال لجنة خماسية عليا تتكون من الأخ القائد **معمر القذافي** وفخامة الرئيس **علي عبد الله صالح** وفخامة الرئيس **محمد حسني مبارك** وحضر صاحب السمو الأمير **حمد بن خليفة آل ثاني** وفخامة الرئيس **جلال طالباني**، وبمشاركة الأمين العام للجامعة للإشراف على إعداد وثيقة تطوير منظومة العمل العربي المشترك، على أن تعرض على الدول الأعضاء تمهيداً لمناقشتها على مستوى وزراء الخارجية قبل العرض على القمة الاستثنائية المقرر عقدها في موعد غايته أكتوبر ٢٠١٠. وستقوم هذه اللجنة بالتشاور مع الملوك والأمراء والرؤساء العرب لبلورة مشروع الوثيقة المشار إليها.

التأكيد على أهمية تضافر الجهود العربية لإحداث إصلاح شامل وجوهري للأمم المتحدة بما يستجيب لمتطلبات وتطلعات الشعوب العربية ولتتمكن المنطقة الدولية من التعامل الفعال مع التحديات الدولية الجديدة في القرن الواحد والعشرين، وبحيث تصبح مؤسسة أكثر ديمقراطية وقدرة على تحقيق العدالة والأمن والسلام والتنمية في العالم، ونطالب بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن بما يتيح لمختلف الأقاليم الجغرافية وثقافات العالم المشاركة في إدارة النظام الدولي.

التأكيد على أحقية المجموعة العربية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن نظراً لما تمثله هذه المجموعة من ثقل ووزن على ساحة العمل الإقليمي والدولي وأهمية ما يدور

فيها من أحداث مؤثرة على مستقبل السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار نثمن الأفكار التي طرحها الأخ القائد **معمر القذافي** في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية (٦٤) حول هذا الموضوع.

التأكيد على تبني سياسات فعالة للتعامل مع قضايا تغير المناخ والحفاظ على البيئة في كافة المجالات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة واتخاذ موقف موحد من مفاوضات تغير المناخ بما يكفل حقوق شعوبنا في تأمين مواردنا الوطنية وقدراتنا على تحقيق التنمية وبما يصون كوكبنا وحياة الإنسان عليه.

الإشادة بما حققته العديد من الدول العربية من قفزات في معدلات التنمية، والتأكيد مجدداً على عزمنا على الاستمرار في تنسيق جهودنا وتكثيف التعاون من أجل تصحيح مسارات التنمية واتجاهاتها لتكون أكثر تركيزاً على الإنسان العربي وأشد انحيازاً للفقراء والشباب والأطفال وبما يحقق الرفاة للمواطن العربي، وتنفيذ أهداف الألفية في الدول العربية.

التعاون والتنسيق في مختلف مجالات التنمية، وخاصة في مجالات الربط البري والربط الكهربائي العربي واستخدامات الطاقة المتجددة ومشروع الأحزمة الخضراء، وغيرها من المشروعات التي حققت فيها الدول العربية تقدماً وانجازاً وتتطلب البناء والتقدم على ما تم انجازه.

تأكيد سعينا المتواصل لتنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت يومي ١٩ و ٢٠/٣/٢٠٠٩، بما يخدم العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ويسهم في الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الشاملة.

الدعوة إلى تمكين الشباب من المشاركة الفعالة في المجتمع من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الداعية إلى إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب، ونؤكد على دعم هذه المبادرة من خلال تنظيم أنشطة وطنية ومشاركة فاعلة في المؤتمر العالمي للشباب الذي سيعقد برعاية الأمم المتحدة، كما نرحب بمبادرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتطوير التعاون العربي في مجال الشباب، ونعرب عن عزمنا إعطاء الأولوية لموضوعات الشباب ضمن مسعى العمل العربي المشترك.

الإعراب عن ارتياحنا لوضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ونؤكد عزمنا على تعزيز وتنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع في الأقطار العربية، وإرساء ثقافة الانفتاح وقبول الآخر ودعم مبادىء التآخي والتسامح واحترام القيم الإنسانية التي تؤكد على حقوق الإنسان وتعلي كرامته وتصون حريته.

نؤكد على مواصلة تطوير التربية والتعليم والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار، ومواصلة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، والاهتمام باللغة العربية وترسيخها باعتبارها وعاء الفكر والثقافة العربية والحاضنة للتراث والثقافة والهوية، كما نعرب عن عزمنا زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتقني وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء، وتطوير القدرات العربية العلمية والتكنولوجية والنهوض بمؤسسات البحث العلمي.

نؤكد مجدداً على أهمية تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وعلى توفير العمل للنساء، وإتاحة فرص أوسع لهن في مسار المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونؤكد على مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وإطلاق مبادرات تكفل حقوقها وتعزز دورها وسن التشريعات اللازمة لحمايتها وصيانة مكانتها في المجتمع.

ورش عمل

★عقدت الجمعية مؤخراً ورشة عمل حول (**الإنفاق الاجتماعي في مصر بين معايير الكفاءة والعدالة**) قدمها الدكتور **أشرف العربي** أستاذ الاقتصاد المساعد (خبير أول)- بمعهد التخطيط القومي وعضو مجلس إدارة الجمعية.

★ تم الاتفاق على إقامة حلقة نقاشية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول "**العلاقات الاقتصادية السورية- اللبنانية**" بدمشق برعاية السيدة د.**نجاح العطار** نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، وذلك في تاريخ ٢٠/٤/٢٠١٠.

الجزائر تستمر في إجراءات منع القروض الاستهلاكية

أ. عيه عبد الرحمان

جدد الوزير الأول الجزائري **أحمد اويحي** في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٣مارس ٢٠١٠ استمرار الحكومة في اعتماد إجراء توقيف القروض الاستهلاكية التي كانت قد اتخذتها الحكومة في إطار جملة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني.

وكانت البنوك التجارية بالجزائر قد تلقت تعليمات من وزارة المالية بحظر إصدار قروض استهلاكية وذلك تطبيقاً للمادة ٧٥ من (**قانون المالية التكميلي**) الصادر في ٢٩ يوليو سنة ٢٠٠٩، و التي نصت على أنه (**لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد، إلا في إطار القروض العقارية**)، وذلك بهدف حصر القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر في القروض العقارية، إذ إن السيولة التي تجاوزت ٦٥ مليار دولار على مستوى البنوك لا يمكن أن توجه لدعم استهلاك السلع والخدمات المستوردة فقط، وإنما لابد من توجيهها إلى قطاعات أخرى على غرار القطاع العقاري، وقد لقيت هذه التعليمات استجابة سريعة ذلك لأن معظم البنوك في الجزائر عمومية.

وكانت الحكومة قد اتخذت هذه الخطوة في محاولة منها لتقليل حجم الواردات التي تتجاوز ٣٥ مليار دولار سنوياً، والتي تتشكل في أغلبها من سلع استهلاكية، في ظل تراجع عوائد قطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأساسي لمدا خيل الجزائر من العملة الصعبة، بسبب تراجع أسعار النفط العالمية من ١٤٧ دولاراً للبرميل في جويلية من سنة ٢٠٠٨ إلى نحو ٧٠ دولاراً سنة ٢٠٠٩، وكذا تدهور قيمة الدولار، حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة٩٧ ٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية، مما انعكس سلباً على الميزان التجاري الجزائري الذي سجل فائض متواضع في السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩ قدر بـ ١.٤٤٩ مليار دولار في وقت كان قد بلغ ٢٤.٨٥٣ مليار دولار لنفس الفترة من السنة ٢٠٠٨.

ويستخدم العديد من الجزائريين من أصحاب الدخول المتوسطة قروضاً لشراء سلع أجنبية تأتي السيارات في مقدمتها، ففي هذا الصدد أوضح وزير المالية في تصريح سابق على هامش مصادقة المجلس الشعبي الوطني على الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي ٢٠٠٩، أن ٨٠ ٪ من مجموع ١٠٠ مليار دينار من القروض الاستهلاكية التي استفاد منها الجزائريون في سنة ٢٠٠٨ وجهت لشراء السيارات، الشيء الذي أسهم في انفجار واردات هذه الأخيرة التي بلغت ١.٥ مليون مركبة منذ العام ٢٠٠٢، ويتراوح معدل سعر السيارات الجديدة في الجزائر بين ١٠ و ١٠٠ ألف دولار في الغالب، وهو ما يعادل ٥٠ ٪ من معدل سعر المساكن الاجتماعية المنجزة من قبل الحكومة، وفي السياق ذاته تشير التقارير الصادرة عن وزارة المالية إلى أن القروض الاستهلاكية التي منحتها البنوك المحلية سنة ٢٠٠٩ كانت وراء ارتفاع فاتورة واردات السيارات وقطع الغيار، وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني، ذلك أنه ساهم في استنزاف الخزينة العمومية من العملة الصعبة، وزاد من تبعية الاقتصاد الجزائري.

من هذا المنطلق ونتيجة لهذا القرار تمكنت الجزائر لأول مرة من تسجيل تراجع قدر بـ٢١ ٪ في فاتورة استيراد السيارات، لتؤثر بذلك إيجاباً على تراجع الفاتورة العامة، إلا أن هذا القرار أثر سلباً على المستثمرين الأجانب، الذين اعتبروه إخلالاً بالتزامات الحكومة التي وعدت بخلق مناخ استثماري مناسب، كما يرى هؤلاء أن التغييرات المتكررة في اللوائح تعكر المناخ الاستثماري، خاصة وأن الأسلوب الذي اتبعته الحكومة يرسل بإشارة للشركاء الأجانب بأن الحكومة قد تنتهج في المرحلة القادمة سياسة حمائية تخل بجهوده التي بذلتها في مرحلة تسعينيات القرن الماضي عندما قامت بإصلاحات اقتصادية، تبنت خلالها آلية اقتصاد السوق.

الميزانية العمومية والحسابات الختامية ٢٠٠٩ للجمعية خلال العام

إنتهى مراقب الحسابات من إعداد تقريره عن الميزانية العمومية والحسابات الختامية للجمعية عن العام المالي المنتهى في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩، وسوف يناقش مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه المقرر يوم الخميس الموافق ٨/٤/٢٠١٠ هذا التقرير، تمهيداً لعرضه على الاجتماع القادم للجمعية العمومية.

وقد أشار التقرير بوضوح إلى تزايد جانب المصروفات نتيجة للنشاط العلمي الواضح للجمعية خلال العام المنصرم والذي تضمن إصدار ٤ أعداد من مجلة "بحوث اقتصادية عربية" و ٦ أعداد من نشرة "الرباط" بالإضافة إلى عقد المؤتمر العلمي العاشر للجمعية حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" في بيروت بتاريخ ١٩-٢٠ ديسمبر / كانون أول ٢٠١٠ و ٥ حلقات من ورش الاستثارة الفكرية، علاوة على تطوير الموقع الإلكتروني للجمعية والحرص على تعزيز أواصر الصلة بين الجمعية وجميع أعضائها في مختلف الأقطار العربية.

غير أنه على الجانب الآخر، أوضح التقرير أن إيرادات الجمعية لم تتزايد بالقدر ذاته للتواكب مع الزيادة في المصروفات حيث شهد عدم حصول الجمعية على عائد الوقفية .... وهو ما يمثل المصدر الأساسي لإيرادات الجمعية.

ويهيب مجلس إدارة الجمعية بجميع الزملاء الأعضاء الحرص على سداد قيمة الاشتراكات المستحقة وكذلك السعي لإيجاد مصادر دخل جديدة للجمعية تساعدها على القيام بدورها الحيوي.

كتاب المؤتمر العلمي العاشر

يصدر قريباً كتاب المؤتمر العلمي العاشر للجمعية حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" ويعكف حالياً المحرران (أ.د. محمود محبى الدين و أ.د.محمود منصور عبد الفتاح) على الإنتهاء من أعمال التحرير والمراجعة تمهيداً للطبع.

أخبار الجمعية